

Distr.
LIMITED

E/CN.17/1995/L.5
25 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

البند ٦ من جدول الأعمال

استعراض المجموعات القطاعية: الأرض، والتصحر،

والغابات، والتنوع البيولوجي

مشروع قرار مقدم من الرئيس

التنمية المستدامة للجبال

١ - تدرك اللجنة أن النظم الايكولوجية والبيئات الجبلية تتسم بأهمية حاسمة بوصفها مراكز غنية وفريدة للتنوع البيولوجي والثقافي، ومستودعات للمياه، ومصادر للمعادن. وتغطي الجبال ما لا يقل عن خمس مساحة اليابسة في العالم، ويسكنها ما لا يقل عن ١٠ في المائة من سكان العالم، غالبيتهم من الفقراء اقتصاديا. والنظم الايكولوجية الجبلية نظم معقدة وهشة وفريدة من الناحية الجيومورفولوجية، وهي شديدة الحساسية لتغير المناخ العالمي. ويتناظر ذلك مع ضرورة توفر نهج شامل متعدد التخصصات للتنمية المستدامة للجبال، وكذلك لفاعلية مشاركة وتمكين سكان الجبال في استخدام الموارد الجبلية وحفظها.

٢ - وتدرك اللجنة أنه مع تزايد إمكانية الوصول إلى المناطق الجبلية، حدث تدهور في الموارد، وفي بعض الحالات، جرى تهميش المجتمعات المحلية الجبلية اقتصاديا وسياسيا. ومن أجل وقف هذا الاتجاه ورد على أعقابهِ و [القضاء على] [الحد من] فقر سكان الجبال، لا بد وأن ترمي استراتيجيات تنمية الجبال إلى تمكين المجتمعات المحلية الجبلية من ممارسة سيطرة أكبر على إدارة وحفظ الموارد المحلية وتوليد الدخل بصورة مستدامة ومنصفة. وفي هذا السياق، تدرك اللجنة الدور المحوري للمرأة في استخدام وإدارة الموارد بصورة مستدامة؛ وبالتالي، فلا بد من التسليم باحتياجات المرأة والقيود المفروضة عليها ومعالجتها. وعلاوة على ذلك، فإن ثمة الدعم مطلوب من أجل استعادة وتعزيز سبل التعبير الثقافي لسكان الجبال لأن التنوع الثقافي الجبلي يعد أساسا قويا وسليما لاستخدام وحفظ الموارد الجبلية بصورة مستدامة؛ وينبغي، في هذا السياق، أن تكون حماية [حقوق] [مصالح] السكان الأصليين، بما في ذلك التسليم بما يمتلكونه من معارف، جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة.

٣ - وتؤكد اللجنة أن هشاشة النظم الايكولوجية الجبلية والأثر السلبي الذي يتركه تدهور تلك النظم على سكان المرتفعات والأراضي الواطئة لم يكونا موضع تقدير تام. وتدرك اللجنة أهمية الجبال بوصفها المصدر السائد والذي يتكل عليه أكثر من غيره للمياه العذبة والذي تستخدمه البشرية حالياً، وتؤكد لذلك أهمية توفير حماية كافية لكل من نوعية وكمية موارد المياه من المناطق الجبلية. وتدرك اللجنة الوظيفة الحمائية الحيوية التي يؤديها وجود غطاء حرجي مستقر لضمان المستوطنات والبنية الأساسية الجبلية. كما تحث على توسيع شبكة المناطق الجبلية المحمية لتشمل جميع أنواع النظم الايكولوجية الجبلية، وتعزيز القدرات الإدارية القائمة من أجل حفظ النظم الايكولوجية الجبلية والأنواع والتنوع الجيني فيها، وتعزيز المشاركة المحلية ومشاركة المنظمات غير الحكومية في إدارة هذه المناطق.

٤ - وبغية كفالة اتباع نهج متكامل إزاء ما تتسم به النظم الايكولوجية الجبلية من تعقيد وإزاء القضايا الاجتماعية - الاقتصادية المطروحة، تدرك اللجنة ضرورة تعزيز الآليات المؤسسية القائمة، وكذلك قاعدة المعرفة المتعلقة بالنظم الايكولوجية الجبلية من خلال البحوث ووضع قواعد البيانات والمشاريع التجريبية وتبادل المعلومات، إلى جانب توفير الدعم لتدريب الخبراء العلميين والتقنيين والمديرين المحليين للموارد الطبيعية داخل بلدانهم.

٥ - وتحث اللجنة الحكومات المهتمة على أن تقوم، بدعم من المجتمع الدولي، بإعداد وتنفيذ برامج وطنية و/أو محلية شاملة لتنمية الجبال في البلدان ذات الصلة على النحو المبين في الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١^(١): "التنمية المستدامة للجبال". وتشمل هذه البرامج تعزيز القدرة الوطنية على التنمية المستدامة للجبال وإعداد خطط عمل طويلة الأجل للجبال. وينبغي أن تشدد المشاريع والبرامج ذات المنحى العملي على الرصد الطويل الأجل لآثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن تتضمن المبادرات المتخذة لتنفيذ "جدول أعمال الجبال" استراتيجيات إنمائية تعالج الآثار التي تتعرض لها النظم الايكولوجية والمجتمعات المحلية الجبلية نتيجة لجملة أمور منها نظم الإنتاج واستخدام الأراضي، والسياحة، وسياسات النقل، وإنتاج الطاقة واستخدامها. ولا بد وأن تتضمن هذه المبادرات نهجا يقوم على المشاركة، ويشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المزارعون، والنساء، والمجتمعات المحلية والأصلية، وكذلك المنظمات غير الحكومية.

٦ - [ومن أجل تيسير التنفيذ الفوري لهذه الأنشطة، تحث اللجنة على توفير موارد مالية جديدة وإضافية، وكذلك التعاون التقني، بما في ذلك نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً.]

(١) "تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢"، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 وتصويب)، القرار ٨، المرفق الثاني.

٧ - وتدرك اللجنة أيضا أن ثمة حاجة إلى إلقاء نظرة جديدة على التدفق الشامل والتسعير بالتكلفة الكاملة للموارد والخدمات من المناطق الجبلية وإليها، بما في ذلك المياه، والمنتجات الخشبية وغير الخشبية ومنتجات المراعي، والطاقة، والموارد المعدنية، والسياحة، والخدمات البشرية والحكومية. وتدرك اللجنة كذلك ضرورة حصول السكان المحليين ومجتمعاتهم على نصيب عادل من المكاسب المستمدة من استخدام الموارد الجبلية.

٨ - وتشير اللجنة إلى أن هناك حاجة إلى دراسة صلة الفصل ١٣ بغيره من فصول جدول أعمال القرن ٢١. وبالاتفاقيات العالمية، وإلى تحليل مدى إمكانية إدماج شواغل المناطق الجبلية على نحو أفضل في أعمال متابعة تلك الفصول والاتفاقيات.

٩ - وترحب اللجنة بالجهود الجارية لإعداد اتفاقات دون إقليمية وأقليمية بشأن الجبال وللتفاوض بشأنها، وتعرب عن دعمها لتلك الجهود، وتشير في هذا السياق إلى بدء نفاذ اتفاقية جبال الألب كمثال على التعاون بين البلدان لحماية النظم الايكولوجية الجبلية، بما يتماشى مع الفقرة ١٣-٨ (ج) من جدول أعمال القرن ٢١.

١٠ - وتدعو اللجنة الحكومات والمجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير على كافة المستويات بهدف [القضاء على] [خفض] الفقر في المناطق الجبلية، وتنويع الاقتصادات الجبلية، وحماية بيئة المجتمعات المحلية وأمنها الغذائي، وتعزيز شبكات المعلومات وقواعد البيانات العالمية والتصدي للمشاكل البيئية، وتهيئة فرص جديدة للمعيشة، وذلك في سياق الأطر المؤسسية المناسبة.

١١ - وتحث اللجنة الحكومات والمنظمات المهمة، بما في ذلك القطاع الخاص، على تعزيز المبادرات الرامية إلى زيادة الوعي، بما في ذلك عقد مشاورات حكومية دولية إقليمية. كما أن عقد اجتماع دولي أوسع يضم هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة يمكن أن ييسر تبادل أهداف ونتائج وخبرات التنمية المستدامة في مختلف المناطق الجبلية.

- - - - -